

Distr.: Limited
28 April 2010
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية
لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية
الدورة الثانية
جنيف، ٢٦-٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٠

مشروع تقرير لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية عن أعمال دورتها الثانية

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٢	٢٨-١	 موجز أعده الرئيس
٢	٦-١	 ألف - الاستثمار في القطاع الزراعي بغية بناء القدرات الإنتاجية
٣	١٧-٧	 باء - استعراض سياسة الاستثمار في بيلاروس
٥	٢٨-١٨	 جيم - استعراض سياسة الاستثمار في السلفادور

أولاً - موجز أعده الرئيس

ألف - الاستثمار في القطاع الزراعي بغية بناء القدرات الإنتاجية

(البند ٥ من جدول الأعمال)

١- في ضوء زيادة النشاط الاستثماري والأنشطة ذات الصلة التي تضطلع بها الشركات عبر الوطنية في القطاع الزراعي في البلدان النامية - ومع مراعاة الفرص المتاحة والمخاطر الماثلة وبعد إجراء عملية تشاور مع الدول الأعضاء والمجموعات الأخرى - اقترحت أمانة الأونكتاد ومنظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومجموعة البنك الدولي قائمة مبادئ أولية أُطلق عليها اسم "مبادئ الاستثمار الدولي المسؤول في القطاع الزراعي تحقيقاً للتنمية المستدامة". وعرضت الأمانة هذه المبادئ التي كانت الموضوع الرئيسي للدورة، وتلا ذلك ملاحظات حول الموضوع أدلى بها متحدثون هم مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بالحق في الغذاء، وممثلون رفيعو المستوى عن الحكومات والقطاع الصناعي، وممثلون عن المنظمات غير الحكومية. وأعقب ذلك نقاش تفاعلي.

٢- وسلّط المتحدثون والمندوبون الضوء على تنامي شواغل الأمن الغذائي العالمي الناشئة عن عدد من العوامل منها النمو السكاني، والتغيرات في الطلب العالمي، والقضايا البيئية. ورئي أن مواجهة هذه التحديات تستوجب زيادة الاستثمار في القطاع الزراعي خلال العقود القادمة. وقد تراجعت المساعدة الإنمائية الرسمية المتعددة الأطراف والثنائية خلال السنوات الماضية، ولا بد من زيادة المساعدة العامة المقدمة للتنمية الزراعية وإتاحة قدر كبير من الاستثمارات الخاصة الجديدة في هذا القطاع. وبإمكان الشركات عبر الوطنية أن تؤدي دوراً هاماً في هذا المجال ولكن على الحكومات أن تبادر إلى دعم التأثيرات الإيجابية والحد من النتائج السلبية.

٣- وأُعرب عن شواغل متنوعة فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي في القطاع الزراعي في البلدان النامية، مع التشديد على أن التنمية الزراعية بوجه عام، والاستثمار الأجنبي المباشر بوجه خاص، لا ينبغي أن يكونا على حساب أشد الناس فقراً. وتشمل المسائل التي يتعين النظر فيها خطر "الاستيلاء على الأراضي"، وضرورة تخفيف وطأة الفقر والجوع، ونتائج اضطراب الأسعار في أسواق السلع الأساسية، وحماية ما لأصحاب الحيازات الصغيرة والمجتمعات المحلية من حقوق في الأراضي. ومن الضروري إضفاء مزيد من الشفافية على الاستثمار في القطاع الزراعي لا من جانب الحكومات فحسب وإنما من جانب الشركات أيضاً.

٤- وأيد الاجتماع وضع مبادئ توجيهية للاستثمار المسؤول في القطاع الزراعي تحقيقاً للتنمية المستدامة، بما في ذلك مواصلة الأونكتاد وغيره من وكالات الأمم المتحدة عملهم في

هذا المجال. وذكّر أنه ينبغي توحي الشفافية وإشراك الجميع في عملية وضع المبادئ التوجيهية. وينبغي الحرص على معالجة بعض جوانب هذه المبادئ معالجة متأنية، مثل الجوانب البيئية.

٥ - وعلاوة على ذلك، ينبغي الحصول على دعم جميع أصحاب المصلحة. وكما أشار أحد المتحدثين، يظل الاستثمار الأجنبي في القطاع الزراعي مسألة مثيرة للجدل، ولا سيما في أوساط المزارعين في البلدان النامية. وفي الوقت نفسه، شدّد متحدث آخر على أن المبادئ يلزمها أيضاً دعم القطاع الخاص، وذلك تيسيراً للاستثمارات بدلاً من إعاقتها. وجرى التأكيد أيضاً على أهمية نشر المبادئ، وأهمية المساعدة التقنية وغير ذلك من الأنشطة (من البحوث المعنية بالسياسات تحديداً إلى إنشاء منبر لتبادل أفضل الممارسات).

٦ - وختاماً، جرى التأكيد على أن المبادئ ينبغي أن تهدف إلى تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يعود بالمنفعة على التنمية الزراعية بدلاً من الثني عنه كلية. وينبغي أن تساعد هذه المبادئ الدول الأعضاء على رسم سياساتها وتحديد أولوياتها. وينبغي أن تساعد المستثمرين على وضع استراتيجيات استثمارية وعلى توجيه سلوكهم في العمل. وذكّر أن وضع المبادئ عملية مستمرة وأنه لا بد من مواصلة المشاورات مع الدول الأعضاء والمجتمع المدني والجهات الفاعلة في القطاع الخاص. وينبغي أن يكون الأونكتاد على أهبة الاستعداد للمشاركة في هذه العملية، وينبغي له أن يُعد برامج للمساعدة التقنية لضمان المضي في نشر المبادئ - وما يتصل بها من بناء للقدرات - متى حظيت بالموافقة عليها.

باء - استعراض سياسة الاستثمار في بيلاروس (البند ٥ من جدول الأعمال)

٧ - نظر الاجتماع في التقرير المعنون "Investment Policy Review of the Republic of Belarus" (استعراض سياسة الاستثمار في جمهورية بيلاروس) (UNCTAD/DIAE/PCB/2009/10).

٨ - وشدّد الأمين العام للأونكتاد في ملاحظاته الاستهلاكية على أن بيلاروس تحفل بفرص الاستثمار، وهنأ الحكومة على ما بذلته مؤخراً من جهود إصلاحية ترمي إلى تهيئة بيئة للأعمال التجارية أكثر شفافية وأقدر على المنافسة. وأشار إلى "استعراض سياسة الاستثمار" (الاستعراض) فقال إن أمانة الأونكتاد لاحظت أن بيلاروس تتمتع بقدرات هائلة لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر، من جملتها موقعها الاستراتيجي بين الاتحاد الروسي والاتحاد الأوروبي وحجم سوقها وارتفاع مستوى المؤهلات في قواها العاملة، وبنيتها التحتية المتطورة.

٩ - وأكدت أمانة الأونكتاد أيضاً أن الإصلاحات الأخيرة أفضت إلى زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر منذ عام ٢٠٠٧. ولكن لوحظ أن الاستثمار الخاص في بيلاروس، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر، لا يزال متدنياً مقارنة ببلدان أخرى في رابطة الدول المستقلة. ويمكن تعليل ذلك جزئياً بما تبقي من معوقات أمام تنمية الأعمال التجارية،

ولا سيما المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. وتشمل المعوقات التي رصدها الاستعراض تدابير ضبط الأسعار، والإجراءات الإدارية المعقدة، وكثرة الضوابط، والتمييز في الحصول على مُدخلات الإنتاج، وتدني القدرة التنافسية الضريبية.

١٠- وتناولت الأمانة أيضاً الاستراتيجية الموصى بها في الاستعراض لاجتذاب قدر أكبر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ودعم تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم من خلال هذا الاستثمار. واقترح الاستعراض بوجه خاص تحسين القواعد التنظيمية للاستثمار الأجنبي المباشر بوسائل منها تحسين قوانين الاستثمار والنهوض بمناخ الاستثمار العام في مجالات مثل القدرة التنافسية الضريبية، وسياسة المنافسة، والكفاءة الإدارية. وأوصى الاستعراض بإزالة العقبات التي تحول دون تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم (بوسائل منها خفض الضرائب والأعباء الإدارية، وإزالة القيود على الأسعار) واعتماد سياسات لتعزيز تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر، مثل تدعيم وكالة تشجيع الاستثمار، ومساندة تطوير قطاع تنظيم المشاريع، وتصميم سياسات لإقامة الروابط. ودعا الاستعراض الحكومة إلى التمسك بالتزامها بتنفيذ التوصيات وتعزيز مشاركة القطاع الخاص في الاقتصاد، ودعا المجتمع الدولي إلى تقديم دعمه.

١١- وأعرب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في بيلاروس عن تقديره لتوصيات الاستعراض وأكد مساهمة الاستثمار المباشر في التنمية البشرية، مضيفاً أن التقرير يشهد أيضاً على التعاون الوثيق بين منظومة الأمم المتحدة وحكومة بيلاروس. وأبدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التزامه بدعم تنفيذ توصيات الاستعراض والجهود التي تبذلها الحكومة نحو تحسين بيئة الاستثمار.

١٢- ورحب نائب رئيس وزراء بيلاروس، باسم حكومة بلده، بالاستعراض معتبراً إياه دراسة مستقلة وموضوعية، مناسبة زمنياً وهامة لعملية الإصلاح. وبعد أن قدم لمحة عامة عن الأداء على صعيد الاقتصاد الكلي والاستثمار الأجنبي المباشر مؤخراً في بيلاروس، عرض بالتفصيل ما يتمتع به البلد من مزايا تنافسية وما يتيح من فرص استثمارية. وذكر بوجه خاص أن بيلاروس أحد البلدان القليلة التي حافظت على مستوى عال من النمو الاقتصادي إبان الأزمة، كما تدل على ذلك المؤشرات الاقتصادية الرئيسية التي بقيت إيجابية. وأشار أيضاً إلى أن بيلاروس مصممة على المضي في سياسة الخصخصة مؤكداً أن النهج المتبع يركز على تلافي الأخطاء التي وقعت فيها بلدان أخرى.

١٣- وقال إن حكومة بيلاروس تؤيد توصيات الاستعراض تأييداً كاملاً وأنها ملتزمة التزاماً راسخاً بتنفيذها. وأفاد أن بعض التوصيات الداعية إلى تحسين مناخ الأعمال التجارية اعتمدت فعلاً، بما في ذلك خفض العبء الضريبي عن المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وتبسيط الإجراءات الإدارية وتنقيح شروط منح التراخيص. وتعهدت الحكومة أيضاً بالمضي في جهودها الرامية إلى زيادة تحسين مناخ الاستثمار.

١٤ - وعلقت بعض وفود الدول الأعضاء في الأونكتاد على الاستعراض وتوصياته. فرحبت بالتوصيات وأشادت بالجهود التي تبذلها الحكومة والتي أدت إلى تحسن بيئة الأعمال التجارية تحسناً ملحوظاً. وحيّت عدة دول أعضاء أيضاً الاتحاد الجمركي الذي أقيم مؤخراً بين الاتحاد الروسي وبيلاروس وكازاخستان والذي فتح آفاقاً جديدة أمام الاستثمار في بيلاروس والمنطقة. إلا أن بعض الوفود أعربت عن قلقها حيال بطء تطبيق بعض الإصلاحات وتأثير ذلك على الشركات الأجنبية، مشيرة إلى استمرار وجود بعض التمييز بين مؤسسات القطاع العام والقطاع الخاص. وشجعت الوفود أيضاً الحكومة على المضي في جهودها الرامية إلى الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية ودعتها إلى تنفيذ توصيات الاستعراض تنفيذاً كاملاً.

١٥ - وطلبت الدول الأعضاء إلى الأمانة أن تضطلع بعمليات استعراض لسياسة الاستثمار في بلدان أخرى تمر اقتصاداتها بمرحلة اقتصادية. وفي هذا الصدد، دعت هذه الوفود المجتمع الدولي إلى تقديم الدعم المالي اللازم للقيام بهذه الأنشطة.

١٦ - ووصف بعض ممثلي المجتمع الاستثماري الدولي العريض الذي حضر المناقشة تجاربهم الاستثمارية في بيلاروس. وسلموا بأن الحكومة اتخذت تدابير هامة لتحسين المناخ الاستثماري منذ عام ٢٠٠٧، جاعلة من بيلاروس مكاناً أكثر جاذبية للاستثمار. ولكنهمذكروا أن القواعد التنظيمية لا تزال معقدة وأنها تتغير مراراً مما يجعل من التخطيط لإقامة عمل تجاري وإدارته أمراً صعباً. إلا أنهم أفادوا أن الحكومة منفتحة للحوار وأنها تسعى لتعزيز التعاون الفعال.

١٧ - وكدليل على التزام الحكومة بعملية الاستعراض وبتنفيذ توصياته، وقعت بيلاروس والأونكتاد على مذكرة تفاهم جديدة في نهاية الاجتماع من أجل إضفاء طابع رسمي على تعاونهما.

جيم - استعراض سياسة الاستثمار في السلفادور (البند ٥ من جدول الأعمال)

١٨ - نظر الاجتماع في التقرير المعنون "Investment Policy Review of El Salvador" (استعراض سياسة الاستثمار في السلفادور) (UNCTAD/DIAE/PCB/2009/20).

١٩ - وأشاد الأمين العام للأونكتاد، في ملاحظاته الاستهلالية، بحكومة السلفادور لموقفها المنفتح إزاء الاستثمار الأجنبي وللتقدم الذي أحرزته صوب وضع إطار تنظيمي يمتاز بجاذبيته للمستثمرين وحمايته للمصالح الوطنية في آن واحد. وقد أثبت الانتقال السياسي السلس الذي شهده البلد في عام ٢٠٠٩ للعالم مدى نضج مؤسساته الديمقراطية، وزاد من رسوخ الاستقرار الاجتماعي والسياسي. ولكنه لاحظ أنه لا يزال يتعين إحراز تقدم كبير في السلفادور لمكافحة الفقر وتقليص أوجه اللامساواة. ويمكن للسلفادور أن تستخدم الاستثمار

الأجنبي المباشر استخداماً أفضل بوصفه وسيلة لبناء القدرة التنافسية للشركات المحلية والنهوض باقتصاد البلد.

٢٠- وشجع الأونكتاد الحكومة على وضع سياسات تحقق أقصى منفعة ممكنة من الاستثمار الأجنبي المباشر من حيث تكوين رأس المال البشري وتطوير البنية التحتية، والارتقاء بالشركات المحلية وتحديثها، واستحداث قطاعات إنتاجية جديدة، ونقل التكنولوجيا. وتحقيقاً لهذه الغاية، أوصى التقرير بثلاث استراتيجيات رئيسية هي: (أ) تسخير الاستثمار الأجنبي المباشر لدعم القدرة التنافسية الوطنية؛ و(ب) استخدام الاستثمار الأجنبي المباشر تحقيقاً للتنمية المستدامة؛ و(ج) الركون إلى الاستراتيجيتين الأنفقي الذكر للمضي في تشجيع الاستثمار.

٢١- وسلمت الدول الأعضاء بالخطوات الإيجابية التي اتخذها السلفادور خلال العقدين الأخيرين لتحقيق التنمية من خلال الانفتاح الاقتصادي، مستشهدة في جملة أمور بخصخصة المؤسسات المملوكة للدولة وصناديق المعاشات التقاعدية، ودولة الاقتصاد في عام ٢٠٠١، وانضمام البلد إلى اتفاقات تجارية ثنائية وإقليمية، واعتماده سياسات سوقية التوجه. وفي هذا الصدد، ذكر أنه قد آن الأوان للسلفادور لكي تسعى إلى تحسين سمعتها أمام مجتمع المستثمرين بغية تعزيز استقرار البلد وتهيئة مناخ موات للاستثمار والنهوض بإمكانات الأعمال التجارية. وأشار أيضاً إلى إمكان استخدام الجالية السلفادورية الكبيرة في الخارج في الترويج للبلد.

٢٢- وتُجمع الدول الأعضاء - ولا سيما في أعقاب الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الأخيرة - على ضرورة وضع قواعد تنظيمية مناسبة لضمان تحقيق أقصى قدر ممكن من المنافع الإنمائية من الاستثمار الأجنبي المباشر. وأعربت الدول الأعضاء عن تأييدها لتوصيات تقرير الاستعراض من أجل مواصلة تحسين البيئة القانونية والتنظيمية في السلفادور في مجالات من بينها الضرائب على الشركات، وقطاع الجمارك، والإطار التنافسي، وحماية الاستثمارات.

٢٣- وتعليقاً على توصيات تقرير الاستعراض، أشار المندوبون إلى ضرورة مواصلة تطوير رأس المال البشري في السلفادور، واعتبروا اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر في التعليم العالي أولوية للبلد. وذكر بعض المندوبين أن نقص اليد العاملة ذات المؤهلات وندرة الناطقين بالإنكليزية يشكلان عائقاً أمام المستثمرين الأجانب. ولذلك شجع المشاركون السلفادور على رفع الحواجز القانونية القائمة أمام الاستثمار الأجنبي المباشر في التعليم العالي بغية اجتذاب المؤسسات الأكاديمية الدولية المتفوقة، وعلى الانضمام إلى منتدى مدينة بولونيا للسياسات العامة من أجل تشجيع أنشطة التبادل الطلابي والأكاديمي.

٢٤- وشجع المندوبون على وضع استراتيجية لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر "الأخضر" و"المسؤول" لتعزيز التنمية المستدامة على أساس توصيات تقرير الاستعراض، بالنظر إلى تزايد فرص العمل التجاري في تلك المجالات وما تنطوي عليه السلفادور من

إمكانات. ويمكن وضع حوافز ضريبية وغير ضريبية تحقيقاً لهذه الغاية، بما في ذلك اعتماد منهجية تحظى بقبول واسع للمحاسبة المتعلقة بانبعثات الكربون على الصعيد الوطني.

٢٥- وأيد المشاركون في النقاش توصيات تقرير الاستعراض بشأن ضرورة التماس حكومة السلفادور مساهمة القطاع الخاص في تطوير البنية التحتية، وبخاصة عن طريق إقامة شركات بين القطاعين العام والخاص. وسلّم المندوبون بأن البنية التحتية للطرق عالية المستوى وبأن المستثمرين من القطاع الخاص أسهموا فعلاً في تطوير خدمات عالية الجودة في قطاعي الاتصالات والكهرباء، ولكنهم رأوا أن عدم وجود ميناء حديث جيد الأداء هو أحد أوجه القصور الرئيسية في بلد موجه نحو التصدير مثل السلفادور. وأكد المندوبون أن تجهيز ميناء "لا أونيون" للعمل بموجب عقد امتياز في أقرب وقت ممكن ينبغي أن يكون إحدى أولويات الحكومة. وعرضت بعض البلدان تقاسم تجربتها في اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر واستخدام الشركات بين القطاعين العام والخاص في تطوير البنية التحتية.

٢٦- وأشار المندوبون إلى أهمية التوجه نحو التصدير في الاقتصادات المفتوحة الصغيرة. وبإمكان السلفادور أن تستفيد لا من اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر فحسب وإنما أيضاً من تدويل شركاتها المحلية عن طريق جعلها أكثر توجهاً نحو التصدير وعن طريق استطلاع المزيد من فرص الاستثمار الخارجي في أمريكا الوسطى. ويجري اتخاذ خطوات هامة لتحقيق هذه الغاية، منها الجهود الراهنة لتحقيق أقصى قدر ممكن من أوجه التآزر في تشجيع الاستثمار والتصدير، في إطار الإصلاحات الجارية في وكالة السلفادور لتشجيع الاستثمار (Agencia de Promoción de Inversión de El Salvador) ووكالة البلد المعنية بتشجيع الصادرات (Exporta El Salvador) تحت إشراف اللجنة الوطنية لتشجيع الصادرات والاستثمارات (Comisión Nacional de Promoción de Exportaciones e Inversiones)، وعن طريق تنويع شركاء البلد التجاريين، بوسائل منها اتفاقات التجارة الحرة الجاري التفاوض عليها حالياً بين أمريكا الوسطى والاتحاد الأوروبي، وإبرام اتفاق ثنائي مع كندا.

٢٧- وأشار إلى ضرورة إلغاء بعض الحوافز الضريبية ومراجعة خطة المناطق الحرة لجعلها متطابقة مع قواعد منظمة التجارة العالمية. ولوحظ في هذا الصدد أن السلفادور تعترف بالتزامها وبدأت فعلاً، بالتفاوض مع القطاع الخاص، عملية لتعديل حوافزها الضريبية وخططها المتعلقة بالمناطق الحرة لجعلها متطابقة تماماً لقواعد منظمة التجارة العالمية في المستقبل القريب.

٢٨- وأفادت حكومة السلفادور أنها بدأت فعلاً تنفيذ عدد من توصيات تقرير الاستعراض. ورحبت بعرض الأونكتاد لتقديم المزيد من المساعدة التقنية، وتعهدت بمواصلة العمل بالاشتراك مع الأمانة على تنفيذ توصيات الاستعراض.